الثورة تنشر نص البيان الختامي للمؤتمر الأول لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي

الثورة

صدر عن المؤتمر الأول لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والوطن العربي الذي عقد في صنعاء خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أبريل الجاري بيان ختامي تضمن النتائج التي خرج بها المؤتمر .

ولأهمية المضامين التي وردت في هذا البيان تنشر الثورة نصه كاملاً :

عملاً بأحكام النظام الأساسي لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، ومواصلة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الرابطة المتمثلة في دعم نظام الثنائية البرلمانية وتعزيز التعاون بين شعوب الرابطة ومواصلة جهود التنسيق والتكامل البرلماني العربي والأفريقي والإسلامي، والإسهام في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي والأفريقي، والإسلامي والدولي، وبدعوة كريمة من مجلس الشورى في الجمهورية اليمنية انعقد في رحاب مدينة صنعاء العاصمة التاريخية لليمن عاصمة الثقافة العربية للعام ٢٠٠٤م - المؤتمر الأول لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي خلال الفترة ٢٥ – ٢٧ أبريل ٢٠٠٤م بحضور وفود تمثل ثمانية عشر مجلساً وذلك على النحو التالي:

١- مجلس الأمة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٢- مجلس الشورى – المملكة البحرينية.
٣- مجلس الشيوخ – جمهورية بوروندي.
٤- مجلس الشورى – جمهورية مصر العربية.
٥- المجلس الفيدرالي – الجمهورية الإثيوبية الفيدرالية الديمقراطية.
٦- مجلس الشيوخ – جمهورية الجابون.
٧- مجلس الأعيان – المملكة الأردنية الهاشمية.
٨- مجلس الشيوخ – مملكة ليسوتو.
٩- مجلس الشيوخ – جمهورية مدغشقر الديمقراطية.
١٠- مجلس الشيوخ – الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
١١- مجلس المستشارين – المملكة المغربية.
١٢- مجلس الشيوخ – جمهورية نيجيريا الاتحادية.
١٣- المجلس الوطني – جمهورية ناميبيا.
١٤- مجلس الدولة – سلطنة عُمان.
١٥- مجلس الشورى – دولة قطر.
١٦- مجلس الشورى – المملكة العربية السعودية.
١٧- مجلس الشيوخ – مملكة سوازيلاند.
١٨- مجلس الشورى – الجمهورية اليمنية.

وبمشاركة ثلاثة وفود مراقبة وهي:
١- مجلس الشيوخ الفرنسي.
٢- الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.
٣- الأمانة العامة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

وقد تشرف المؤتمر بحضور فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي تكرم برعاية وافتتاح أعمال المؤتمر بكلمة تاريخية هامة عبر فيها عن سعادته بافتتاح أعمال المؤتمر وترحيبه بالمشاركين بالعاصمة صنعاء التي احتضنت في بداية العام الحالي مؤتمر صنعاء الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية .

وفي ختام كلمته تمنى فخامته أن يخرج المؤتمر بنتائج فاعلة وإيجابية تلبي احتياجات شعوب الدول المشاركة فيه.

كما ألقى دولة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى اليمني رئيس المؤتمر كلمة رحب في مستهلها بالوفود المشاركة في المؤتمر وتوجه فيها بالتحية لسلفه معالي الأستاذ مصطفى عكاشة رئيس مجلس الشورى المغربي رئيس الدورة السابقة للمؤتمر على جهوده في تسيير عمل الرابطة خلال الفترة السابقة. كما أعرب عن تقديره للسيد جينغ بوبو فاريا رئيس مجلس الشيوخ الموريتاني على مبادرته في تبني هذا التجمع وجهوده المخلصة في استضافة الملتقى الأول للرابطة.

بعد ذلك ألقى دولة الأستاذ مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين المغربي رئيس الدورة السابقة كلمة أعرب فيها عن ثقته في قدرة رئيس الدورة الحالية في حسن إدارة أعمال الرابطة.

وبعد مداولات ومناقشات أجراها المؤتمر وعبر لجانه أتخذ جملة من القرارات والتوصيات على النحو التالي:-

■ يتوجه المؤتمر بالشكر والتقدير لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية الذي شمل المؤتمر برعايته وحرصه على حضور جلسته الافتتاحية وألقى كلمة هامة أعتبرها المؤتمر وثيقة أساسية من وثائقه.

■ يقر المؤتمر على أن تكون العاصمة اليمنية صنعاء مقراً دائماً للأمانة العامة للرابطة ويقدر المؤتمر اللفتة الكريمة من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والمتمثلة في تقديم حكومة الجمهورية اليمنية مبنى الأمانة العامة للرابطة.

■ أقر المؤتمر بالإجماع على النظام الداخلي للرابطة الذي أعدته اللجنة الخاصة المنبثقة عن المؤتمر بعد التعديلات التي أدخلت عليه في اجتماع رؤساء الوفود ويقر إضافة كلمة (والشورى) مع حرف العطف (واو) إلى المادة (الأولى) و(الثانية) و(الثالثة) من النظام الأساسي بحيث تقرأ مقدمتها على النحو التالي :(إنشاء رابطة للتعاون بين مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة لها في أفريقيا والعالم العربي).

■ تلتزم مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي المنطوية في عضوية هذه الرابطة بالعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر والإسهام في تعميق قيم الديمقراطية في بلدانها وتحويلها إلى واقع حي مجسد. كما يلتزم المؤتمر بالتعاون مع المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية لتعزيز الديمقراطية والحريات العامة ونصرة القضايا العادلة والمصيرية للشعوب العربية والأفريقية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ويعلن المؤتمر تنديده الشديد بحملات التطهير العرقي والتصفية الجسدية وأساليب القمع والقتل والاعتقالات وتدمير المنازل على رؤوس سكانها الأبرياء في غزة والضفة الغربية. ويعلن المؤتمر تضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل تحقيق أهدافه الثابتة والمشروعة المتمثلة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا الإطار يعبر المؤتمر عن دعمه الكامل لكل الجهود المبذولة في سبيل إقرار سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

■ يؤكد المؤتمر دعمه الكامل للجهود المبذولة والمبادرات السياسية التي تهدف إلى سرعة جلاء قوات الاحتلال من الأراضي العراقية وإحلال قوات من الأمم المتحدة تحت إشرافها المباشر وتسليم السلطة والسيادة للشعب العراقي وفق الإجراءات والآليات التي سيتفق عليها. ويثمن المؤتمر بهذا الصدد المبادرة اليمنية الهادفة إلى حقن الدماء وضمان وحدة الأراضي العراقية والوقوف ضد أي نزعات انفصالية وتشكيل جمعية وطنية تمثل كافة القوى الوطنية العراقية وإجراء انتخابات عامة تضمن في قانونها رفض قيام أية أحزاب مبنية على أساس عرقي أو ديني أو طائفي بما يضمن قيام عراق ديمقراطي موحد ومستقل على أسس وطنية صحيحة.

■ يعلن المؤتمر دعمه للجهود الدولية في سبيل إيجاد حلول سلمية للنزاعات للتخفيف من حدة التوتر المتأجج في بؤر الصراع والتوتر في عدد من مناطق القارة الإفريقية.

وفي مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المجتمع المدني أقر ما يلي:

- يؤكد المؤتمر على الأهمية البالغة في أن تسهم مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة الأعضاء في الرابطة في العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تلعب دوراً طليعياً في تشجيع الالتزام بالمعايير الأساسية للحكم الرشيد من خلال التركيز على بناء القدرات الإدارية والمدنية وتعزيز الإشراف البرلماني ودعم المبادرات القائمة على المشاركة في صنع القرار وإقرار التدابير الفعالة لمحاربة الظواهر المخلة بالأداء العام ودعم التوجهات المتصلة بتطوير القضاء وتعزيز استقلاليته بما يتلاءم مع مضامين إعلان صنعاء.
- يؤكد المؤتمر على أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة الشعبية في العملية السياسية والتنموية وفي تجذير قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجتمعاتنا.
- يؤكد المؤتمر على أهمية تهيئة المناخات القانونية الملائمة لتأسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وتوفير الأطر القانونية المناسبة لعملها.
- يؤكد المؤتمر على أهمية الارتقاء بدور المرأة ومشاركتها في العملية السياسية والاجتماعية وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال أو الانتقاص من حقوقها.

■ وبصدد ورقة الثنائية البرلمانية يؤكد المؤتمر دعمه لنظام الثنائية البرلمانية باعتباره أداة مناسبة لتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه.

■ كما يشجع المؤتمر الدول الراغبة في الأخذ بهذا النظام للأخذ به لما يتميز به من مزايا ولقدرته على استيعاب صور المطالب الشعبية وقدرات المجتمع الفاعلة في السلطة التشريعية.

■ يستجيب المؤتمر شاكراً وممتناً لدعوة جمهورية ناميبيا لاستضافة المؤتمر القادم للرابطة ويؤكد تلبيته لهذه الدعوة الكريمة في الموعد الذي يُتفق عليه لاحقاً.

هذا وفي نهاية الجلسة الختامية ألقى دولة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الرابطة كلمة شكر في مستهلها الأخوة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة على كل ما قدموه من جهد ونقاش صريح وبناء ساهم في إنجاح أعمال هذه الدورة مؤكداً لهم بأنه لن يألو جهداً هو وأعضاء الأمانة العامة في التواصل والتنسيق المستمر مع المجالس الأعضاء في الرابطة لما فيه إنجاح مهام الرابطة، شاكراً للزملاء رؤساء وأعضاء الوفود تجشمهم عناء السفر للحضور والمساهمة في إنجاح المؤتمر الأول للرابطة.

صدر في العاصمة صنعاء بتاريخ ٢٧ أبريل عام ٢٠٠٤م